الأمم المتحدة

A/54/630

الجمعية العامة

Distr.: General
23 November 1999
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والخمسون

البندان ٢٠ (ب) و ٤٧ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكوماتنا، يشرفنا أن نحيل إليكم ''إعلان غواتيمالا الثاني'' الذي وقعه رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩في مدينة غواتيمالا (انظر المرفق).

ونرجو التكرم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٢٠ (ب) و ٤٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير مايكل أنتوني أشكروفت
الممثل الدائم
بليز

(توقيع) السفيرة كرستينا أغيار
الممثلة الدائمة
الجمهورية الدومينيكية

(توقيع) السفيرة ماري مورغان موس
القائمة بالأعمال بالنيابة
بنما

(توقيع) السفير ريكاردو خ. كاستانيدا
الممثل الدائم
السلفادور

031299 031299 99-35872 (A)
9935872

(توقيع) السفير خيرت روسينتال
الممثل الدائم
غواتيمالا

(توقيع) السفير ألفونسو أورتيغا أوربينا
الممثل الدائم
نيكاراغوا

(توقيع) السفير بيرند نيهاوس
الممثل الدائم
كوستاريكا

(توقيع) السفير أنخيل إ. أورِيَّانا مركادو
الممثل الدائم
هندوراس

المرفق

إعلان غواتيمالا الثاني

لقد اجتمعنا نحن رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والنائب الأول لرئيس بنما، يرافقنا نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية ونائب رئيس وزراء بليز، بصفة مراقبين، في مدينة غواتيمالا، جمهورية غواتيمالا، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وقد تناولنا في ذلك الاجتماع العادي الذي عقدناه ونحن على مشارف الألفية الجديدة، واضعين في اعتبارنا التزامنا تجاه تحقيق التكامل، مسائل ذات أولوية في قائمة اهتماماتنا الإقليمية وهي مسائل لها أثر عميق على تحسين مستوى المعيشة لسكاننا وعلى تهيئة فرص جديدة للتنمية.

ونؤكد في نهاية هذا القرن أن شعوب أمريكا الوسطى قد حققت السلام في بلدانها وأحرزت تقدما كبيرا في توطيد الديمقراطية والحكم السليم وتعزيز الحكومات المدنية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح الدولة والاقتصاد، فضلا عن التنمية المستدامة. وقد أظهرت تلك التحولات للعالم ما يتمتع به مواطنو أمريكا الوسطى من إرادة استثنائية للعيش والازدهار في أجواء السلام والتضامن.

إن الآثار المدمرة لمختلف الظواهر الطبيعية التي أصابت المنطقة قد أظهرت بمزيد من الوضوح ضعف تلك المنطقة وهددت الثروة الفريدة التي لدى أمريكا الوسطى في مجال التنوع البيولوجي، التي تمثل ١٠ في المائة من الرصيد العالمي من هذا المورد.

إننا نؤكد مجددا أن وضع التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى موضع التنفيذ يشكل عنصرا أساسيا للحد من درجة الضعف في أمريكا الوسطى ولإنجاز التحول في مجتمعاتنا.

وفي إطار استراتيجية التحول هذه التي تعني الانتقال من التعمير إلى التنمية المستدامة، سنواصل بذل الجهود اللازمة لإدماج المنطقة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي، من خلال تنفيذ جدول أعمال لتزويد المنطقة بالقدرة على المنافسة وتحقيق التنمية المستدامة فيها، وذلك استنادا إلى تحسين مستوى مواردها البشرية وتحقيق الفعالية في مؤسساتها والكفاية في هياكلها الأساسية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

إننا نؤكد من جديد عزمنا الوطيد على أن نواجه، بالاشتراك مع شعوبنا، الشدائد الناجمة عن الكوارث بمختلف أنواعها.

ونؤكد أن من الآثار الرئيسية التي يعانيها السكان من جراء ضربات الطبيعة ازدياد ضعفهم أمام الأمراض وتدهور جوانب الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن الآثار المباشرة التي تلحق بالهياكل المادية لقطاعات الصحة والتعليم والإسكان والمستوطنات البشرية، الأمر الذي يجعل من إعطاء أولوية لتلك الجوانب في جدول أعمال التكامل الإقليمي أمرا لا غنى عنه.

وإننا نقدر الدعم المشترك الذي يقدمه المجتمع الدولي لتعمير وتحويل أمريكا الوسطى الذي أتاح وضع مبادرات غير مسبوقة لمساندة السكان المتأثرين بإعصار ميتش.

ونلاحظ أن آثار الظواهر الطبيعية قد تضاعفت واشتدت بفعل أسباب خارجية، منها تغير المناخ عالميا، الأمر الذي توجد عنه مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة على الصعيد الدولي تتحمل فيها البلدان الصناعية التزامات أكبر، وبفعل أسباب داخلية مثل تدهور الموارد الطبيعية وتدني مستواها وتلوثها، وهي ظروف نحن على استعداد للتصدي لها وعلاجها، مستفيدين إلى أقصى حد من الآليات المنشأة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في مجال الحد من الضعف أمام الظواهر الطبيعية وتعزيز التأهب لها.

ونقر بأن الإجراءات المطلوب اتخاذها للتصدي لمسألة الحد من أوجه الضعف وتخفيف حدة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية تقتضي الاستفادة من الخبرات المتراكمة في مجال إدارة الكوارث؛ واتباع نهج إقليمي في المقام الأول، وأن يكون لدى أمريكا الوسطى التزام عام ومتعدد القطاعات، على صعيدي القطاعين العام والخاص، وكذلك على صعيد المجتمع بأكمله، فضلا عن التنسيق الفعال على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، مع تبني موقف استباقي يضمن منع وتخفيف الأضرار التي تشهدها مرحلة حالة الطوارئ.

وقد اتفقنا على ما يلي:

١- اعتماد الإطار الاستراتيجي للحد من الضعف والكوارث في أمريكا الوسطى، الذي يشكل جزءا من عملية التغيير والتنمية المستدامة في المنطقة في الألفية المقبلة ويتضمن مبادئ توجيهية أساسية بشأن تدابير منع الأضرار وتخفيفها، فضلا عن إجراءات للتأهب لحالات الطوارئ وإدارتها، مع إيلاء عناية خاصة لأضعف فئات وقطاعات المجتمع، وخاصة من حيث مستويات الفقر والتهميش مع مراعاة منظور الجنسين. ويشكل الإطار الاستراتيجي، وهو

جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، الركيزة الرئيسية لوضع وتحديث وصقل وتنفيذ خطط إقليمية في مجال الحد من الضعف والكوارث؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية وحفظها؛ ومنع حرائق الغابات والسيطرة عليها؛

٢ - وضع الخطة الخمسية لأمريكا الوسطى للحد من الضعف وآثار الكوارث للفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٤، التي سنركز خلالها جهودنا على تحقيق التحول وعلى السعي إلى بلوغ التنمية المستدامة لمجتمعاتنا، والتي نتعشم أن نحصل من أجل تنفيذها على دعم تكميلي من المجتمع الدولي. وتكليف مركز تنسيق منع الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى بتنسيق تلك الخطة؛

٣ - الإيعاز إلى مجلس وزراء الخارجية ومجالس الوزراء والمحافل القطاعية المختصة القيام، بدعم من الأمانة العامة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى وبالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية المتخصصة، تنفيذ ذلك الإطار الاستراتيجي ومتابعة ما يطرأ على محتواه عن كثب؛

٤ - الإيعاز إلى لجنة الأمن لأمريكا الوسطى أن تقوم في أقرب وقت ممكن، وبالتنسيق مع السلطات الوطنية المختصة، بوضع آليات للعمل المشترك تتسم بالشفافية وطابع المشاركة لمنع الأخطار وتخفيف الكوارث في المنطقة، بدعم من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة؛

٥ - القيام، حسب إمكانيات كل بلد، بتخصيص الموارد المالية الداخلية التي قد تحتاج إليها تلك المبادرات؛ وتكرار مناشدة الدوائر الدولية المقدمة للمساعدة أن تسهم في ذلك الجهد الذي يرمي إلى خفض درجة الضعف أمام الكوارث من منطقتنا، والإيعاز إلى مجلس وزراء الخارجية أن يقوم، بدعم من الأمانة العامة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، بتنسيق إدارة الموارد الدولية التقنية والمالية التكميلية اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات النطاق الإقليمي، على أن تقوم الهيئات الحكومية المختصة بدورها على الصعيد الوطني؛

٦ - تكرار تأكيد التزامنا بحفظ بحارنا باعتبارها ثروة لا تقدر بثمن ورفض استعمال تلك البحار في نقل النفايات النووية والسامة، بالنظر إلى أن أي حادث غير متوقع يمكن أن يجلب وراءه كارثة تلحق أضرارا فادحة بالمنطقة كلها؛

٧ - الطلب إلى رؤساء المصارف والمؤسسات المالية لبلدان أمريكا الوسطى وضع آليات، في سياق تشريعات كل منها، لتحسين المراقبة التي يمارسونها في بلدانهم، مع زيادة مستوى التبادل العام للمعلومات بين تلك المصارف والمؤسسات، والعمل على مواءمة القوانين في هذا المجال، وضمان الإشراف المنسق على مؤسسات الوساطة المالية في المنطقة. والطلب إليهم أيضا القيام، بالتنسيق مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، باتخاذ إجراءات لتطوير أسواق رأس المال، والنظم المالية لأمريكا الوسطى عموما؛

٨ - اتخاذ خطوات للحصول على دعم مالي تكميلي من المجتمع الدولي، من خلال آليات خلاقة ومبتكرة، بهدف دعم الجهود القصوى التي تبذلها البلدان المدينة في المنطقة، وذلك من أجل منح نيكاراغوا، وحسب الاقتضاء، هندوراس، تخفيف الديون الذي يناسبهما في إطار نادي باريس؛

٩ - تأكيد أهمية وجود آلية مرنة وفعالة لتسوية الخلافات التجارية والاستثمارية، في إطار مؤسسي. والإيعاز، لتحقيق ذلك، إلى الأمانة العامة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وإلى الخبراء القانونيين لوزارات الخارجية ووزارات الاقتصاد اقتراح الصيغة المؤسسية لاعتماد آلية لحل الخلافات التجارية والاستثمارية مماثلة للآلية التي اعتمدها وزراء اقتصاد السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس؛

١٠ - التسليم بأن إقرار كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية للتشريع اللازم لزيادة فوائد مبادرة الحوض الكاريبي أمر مهم لجميع بلدان المنطقة. وقد أتاحت الجهود التي بذلها رؤساء أمريكا الوسطى ورئيس الجمهورية الدومينيكية ورئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، باسم الجماعة الكاريبية، أثناء زيارتهم لواشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، فرصة للحوار مع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب وحكومة الولايات المتحدة. والإيعاز إلى سفاراتنا في واشنطن العاصمة مواصلة مساعيها ومتابعة ذلك التشريع المهم؛

١١ - الإيعاز إلى وزراء الخارجية القيام، استنادا إلى حوار متعمق وتأمل موسع، بتحديد أفضل طريقة يمكن بها المضي قدما فيما يتعلق بالعناصر المتبقية من إعلان بنما والمبادئ التوجيهية لترشيد المؤسسات الإقليمية وتحديثها الصادرين في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، وذلك في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر؛

١٢ - تشجيع التصديق، حسب الاقتضاء، على بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ؛ والعمل على إنشاء سوق لتثبيت الكربون يتيح للبلدان التي تحمي الغطاء الحرجي أن تحصل على تعويض ممن تصدر عنهم انبعاثات الكربون؛ وتعزيز الحوار الوطني لتنفيذ التدابير الرامية إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحث البلدان الصناعية على التصديق على ذلك البروتوكول وتنفيذه؛

١٣ - الترحيب بالاندماج الكامل للسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في آلية الحوار والتنسيق السياسي (مجموعة ريو)؛

١٤ - الاعتراف والاحتفاء بعودة قناة بنما إلى جمهورية بنما تنفيذا للمعاهدات، باعتبار ذلك حدثا بالغ الأهمية للمجتمع الدولي وبأن بنما قد أعدت نفسها لتولي إدارة القناة

والإشراف عليها بالكامل. كما نؤكد الالتزام الذي قطعته بنما على نفسها بتشغيل القناة لخدمة التجارة الدولية بصورة منضبطة وتعزيز التنمية المستدامة؛

وقد قررنا نحن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى عقد الاجتمَاع العادي الحادي والعشرين للرؤساء في النصف الثُاني من عام ٢٠٠٠ في كوستاريكا؛

وأعربنا نحن رؤسَاء جمهوريات السلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والنائب الأول لرئيس بنما، ونائب رئيس الجمهورية الدومينيكية ونائب رئيس وزراء بليز، لشعب غواتيمالا ورئيسه وحكومته، عن أخلص امتناننا لما أسدوه لنا من دفء الاستقبال ولطف الرعاية وكرم الضيافة خلال إقامتنا ولإسهامهم بذلك في إنجاح ذلك الاجتماع البالغ الأهمية.

وُقِّع في مدينة غواتيمالا، جمهورية غواتيمالا، في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر من عام ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين.

(توقيع) جون بريسينيو
نائب رئيس وزراء بليز

(توقيع) ألبارو أرسو
رئيس جمهورية غواتيمالا

(توقيع) أرتورو بايارينو
النائب الأول لرئيس جمهورية بنما

(توقيع) ميغيل أنخيل رودريغيس
رئيس جمهورية كوستاريكا

(توقيع) خايمي دافيد فرناندیس
نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية

(توقيع) إدواردو مونتياليغري
وزير خارجية وممثل رئيس جمهورية نيكاراغوا

(توقيع) فرانسيسكو فلوريس بيريس
رئيس جمهورية السلفادور

(توقيع) روبرتو فلوريس بيرموديس
وزير الدولة في وزارة الخارجية
ممثلا عن رئيس جمهورية هندوراس